علم الجرح والتعديل
وأثره في العلوم العربية والإسلامية

د. سعد الدين منصور محمد[١]
ahmad7009@yahoo.com

المقدمة:

إنّ "علم الجرح والتعديل" هو أحد أنواع العلوم المتعلقة بالرواة، ويعدّ هذا العلم من علوم الحديث المهمة؛ ذلك أن الغرض من معرفته حفظ سنة الرسول ﷺ، كذلك من أهميته: إجماع أهل العلم على أنه لا يُقبل إلا خبر العدل، كما أنه لا تقبل إلا شهادة العدل؛ لذلك كان السؤال عن المخبر من أهل العلم، ومعرفته واجبًا محتمًا. وإذا كانت معرفة أحوال الرواة من أوجب الواجبات لحفظ سنة النبي ﷺ، فإن بيان حال من عُرِفَ بالضعف أو الكذب، وكذا من عرف الضبط والعدالة من ذلك الواجب أيضًا؛ ليعرف الناس حقيقة أمر من نقل حديث النبي ﷺ إلى الأمة، وهذا الاهتمام بالرواة، هو ما يعرف بالاهتمام بالإسناد، وهو ما يتردد على ألسنة كثير من المحدِّثين بقولهم: "الإسناد"، و"فضائل الإسناد"، و"أهمية الإسناد"، و"الإسناد من خصائص الأمة المحمدية"، ونحو ذلك.

يمثل هذا البحث بهذه الأطروحة إسهامًا وبيانًا للجهود التنويرية لمحو الأمية الثقافية حول السنة النبوية، حيث نجد كثيراً من المثقفين لا يعرفون عن "علم الجرح والتعديل" شيئًا، وتهدف هذه الدراسة إلى الأخذ بأيدي غير المتخصصين وغير العارفين بالسنة إلى برّ الأمان بجانب السعي الدائم لبث ونشر وتعميق المفاهيم والحقائق الصحيحة عن السنة النبوية لدى جيل الطلبة والباحثين في مجال الدراسات الإسلامية والشرعية، حتى يكونوا على بينة من الأمر ويسهموا فيه، وتأتي هذه الدراسة تحت عنوان: "علم الجرح والتعديل وأثره في العلوم العربية والإسلامية".

---

[١] أستاذ مشارك للحديث وعلومه في قسم دراسة القرآن والسنة، بكلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، في الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا.

ومن خلال هذه الدراسة سيحاول الباحث الإجابة عن أسئلة عالقة بالأذهان وهي: ما "علم الجرح والتعديل"؟ حيث نبرز ثقافة لغة هذا العلم ومصطلحاته التي تعارف عليها أهله بعد التعريف به، وكيف نشأ وتطور؟ وسنبين بدايته مستندين على الأدّلة من الكتاب العزيز، والسنة المطهرة.

ما أثر "علم الجرح والتعديل" في العلوم الأخرى كعلم القراءات، وعلوم اللغة العربية والصرف، وعلم التاريخ والسير، وعلم القضاء؟ حيث نبين أثر "علم الجرح والتعديل" في علم القراءات، وعلم التاريخ، وعلوم اللغة والصرف، والنحو، وعلم القضاء ونحوه.

فقد عُرف في ميدان الجرح والتعديل رجال وصفوا بالتقوى والورع، فنشروا هذه الثقافة العالية بين الأجيال.

وسنبرز في هذا البحث مقام – السنة النبوية المطهرة وفرعاً من علومها ألا وهو – "علم الجرح والتعديل" محاولين بذلك محق الأقوال الباطلة التي لا تمتّ بصلة إلى علوِّ مكانة خاتم النبوة، وعلوم السنة النبوية المطهرة.

المطلب الأول: "علم الجرح والتعديل" نشأته وظهوره.

أولاً: تعريف "الجرح" و"التعديل" لغةً واصطلاحاً:

تعريف "الجرح" لغةً.

"الجرح": من جرحه يجرحه جرحاً إذا أثر فيه بالسلاح، فالجرح بالفتح التأثير في الجسم بالسلاح، والجرح بالضم اسم للجرح[١].

قال الزَّبيدي: "وقال بعض فقهاء اللغة: الجرح، بالضم: يكون في الأبدان بالحديد ونحوه؛ والجرح، بالفتح: يكون باللسان في المعاني والأعراض ونحوها. وهو المتداول بينهم، وإن كانا في أصل اللغة بمعنى واحد"[٢].

[١] ابن منظور، **لسان العرب**، ج٢، ص ٤٢٢.

[٢] مرتضى الزَّبيدي، **تاج العروس من جواهر القاموس**، ج٦، ص ٣٣٧.

تعريف "الجرح" اصطلاحاً:

و"الجرح" عند المحدثين: الطعن في راوي الحديث بما يسلب، أو يخل بعدالته، أو ضبطه[١].

وبعبارة أخرى: "وصف الراوي بما يقتضي ردّ روايته"[٢].

ثانياً: تعريف "التعديل" لغةً واصطلاحاً.

تعريف "التعديل" لغةً:

وأما "التعديل" في اللّغة: هو التسوية، وتقويم الشيء، وموازنته بغيره.[٣] والتعديل مأخوذ من العدل: وهو ضدّ الجور، وما قام في النفوس أنه مستقيم. والعدل من الناس المرضي المستوي الطريقة.[٤]

تعريف "التعديل" اصطلاحاً:

والعدل في الاصطلاح: من لم يظهر في أمر دينه ومروؤته ما يخلّ بهما.[٥] والمراد بالعدل[٦]: مَنْ لهُ مَلَكَةٌ تَحْمِلُه على مُلازَمة التَّقوى، والمُروءةِ[٧]. والمُرادُ بالتَّقوى: اجْتِنابُ الأعمالِ السَّيِّئةِ مِن شِرْك، أو فسقٍ، أو بدعةٍ[٨].

---

[١] نور الدين محمد عتر الحلبي، **منهج النقد في علوم الحديث**، ج١، ص ٩٢.

[٢] حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، **خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل**، ص ٦.

[٣] محمد بن محمد أبو شهبة، **الوسيط في علوم مصطلح الحديث**، ص ٣٨٥. وانظر: **لسان العرب**، ج ١١، ص٤٣٢.

[٤] ابن منظور، **لسان العرب**، ج١١، ص ٤٣٠؛ والزَّبيدي، **تاج العروس**، ج٢٩، ص ٤٤٤.

[٥] انظر: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن الجزري ابن الأثير، **جامع الأصول في أحاديث الرسول**، ج١، ص١٢٦.

[٦] قال عبد الله بن ضيف الله الرحيلي في حاشية نزهة الفكر: "واختلفت أقوال العلماء في تعريف العدالة، ولكن، لا يصرفْك ذلك عن اتفاقهم؛ فاختلاف تعبيرهم عن العدالة، لا يعني اختلافَهُمْ في العدالة، وقُلْ كذلك بالنسبة للمروءة. ومهما قيل في التعريف فالأصل أن كل ذلك يعود إلى مَلَكَةٍ تَحْمِلُ صاحبها على الاستقامة في الأقوال والأفعال". انظر: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، ج١، ص ٦٩.

[٧] والمروءة ذكر جمهور فقهاء الشافعية أنها السائر بسيرة أمثاله في زمانه ومكانه. انظر: ابن حجر، **نزهة النظر**، ج١، ص ٦٩.

[٨] ابن حجر، **نزهة النظر**، ج١، ص ٦٩. وانظر، رفعت بن فوزي عبد المطلب، **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته**، ص ١٢٨.

والتعديل: وصف الراوي في عدالته، وضبطه بما يقتضي قبول روايته،[١] قال السخاوي: "(التعديل) ما أتى – كما قال شيخنا – بصيغة أفعل، كأن يقال: أوثق الناس، أو أثبت الناس، أو نحوهما، مثل قول هشام بن حسان: حدثني أصدق من أدركت من البشر محمد بن سيرين؛ لما تدل عليه هذه الصيغة من الزيادة"[٢] .

ثالثاً: تعريف "علم الجرح والتعديل" عند المحدثين.

قال حاجي خليفة[٣] هو: "علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم، بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ".

وهذا العلم من فروع علم رجال الأحاديث، ولم يذكره أحد من أصحاب الموضوعات مع أنه فرع عظيم، والكلام في الرجال جرحاً، وتعديلاً ثابت عن رسول الله ﷺ، ثم عن كثير من الصحابة والتابعين، فمن بعدهم، وجوز ذلك تورعاً، وصوناً للشريعة لا طعناً في الناس. وكما جاز الجرح في الشهود، جاز في الرواة، والتثبت في أمر الدين أولى من التثبت في الحقوق، والأموال، فلهذا افترضوا على أنفسهم الكلام في ذلك.[٤]

وأول من عُني بذلك من الأئمة الحفاظ: شعبة بن الحجاج، ثم تبعه يحيى بن سعيد القطان. قال الذهبي في "ميزان الاعتدال": "أول من جمع في ذلك الإمام يحيى بن سعيد القطان، وتكلم فيه بعده تلامذته يحيى بن معين، وعلي بن المديني، وأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلاس، وأبو خيثمة زهير. وتلامذتهم: كأبي زرعة، وأبي

---

[١] انظر: عبد الوهاب عبد اللطيف، **المختصر في علم رجال الأثر**، ج١، ص ٤٣.

[٢] شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، ج٢، ص ١١٤.

[٣] حاجي خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، ج١، ص ٥٨٢. وانظر: عبد المنعم السيد نجم، **علم الجرح والتعديل**، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثانية عشرة – العدد الأول – محرم صفر ربيع أول ١٤٠٠هـ)، ج١، ص ٥٥. وانظر: صالح بن حامد بن سعيد الرفاعي، **عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية**، ج١، ص٢٢.

[٤] المصدر نفسه، والصفحات نفسها.

حاتم، والبخاري، ومسلم، وأبي إسحاق الجوزجاني، والنسائي، وابن خزيمة، والترمذي، والدولابي، والعقيلي، وابن عدي، وأبو الفتح الأزدي، والدارقطني، والحاكم، إلى غير ذلك".[١]

والثمرة المبتغاة من هذا العلم: حفظ السنة، وهو فرع من فروع علم رجال الحديث. قال ابن الصلاح: "هذا من أجل نوع وأفخمه، فإنه المرقاة إلى معرفة صّحة الحديث وسقمه"[٢].

رابعاً: نشأة علم الجرح والتعديل.

- نشأة هذ العلم وتطوره:

من المعلوم لدى المسلمين جميعًا أن السنة المشرفة هي: مصدر دينهم بعد كتاب ربهم، وهي مناط عزّهم، ولولاها ما راح مسلم ولا جاء. وقد تكفلت ببيان القرآن وإبراز محتواه إلى الناس؛ لأن الذي تحدث بها هو الذي جاء بالقرآن من عند الله وهو أدرى به، وعليه فالسنة هي الأصل الثاني للشريعة، والقرآن هو الأصل الأول كما تقدّم، ومنكر الأصل الثاني منكر للأصل الأول، لأنه أمر بالأخذ بالثاني وبإنكاره يكون قد خلع ربقة الإسلام من عنقه.[٣]

ولما كانت السنة بهذه الأهمية أمر النبي ﷺ بحفظها، وتبليغها على وجهها كما سمعت، ونهى عن الكذب في الأخبار عنه وتوعد فاعله مقعداً في النار، ولأن نسبة الخبر إلى النبي ﷺ شرع يعمل به والكذب عليه ليس كالكذب على غيره، ومن هنا قام جماعة من الأئمة بحفظها في الصدور، وتدوينها في السطور، وقطعوا في سبيل ذلك الفيافي، والقفار، وواصلوا الليل بالنهار، واعتبروا ذلك من أوجب الواجبات عليهم، وعلى قاعدة الحفظ والتبليغ مع الأمانة والصدق، والبعد عن الكذب المشار إليها حرص العلماء على الوقوف على أحوال الرواة بالبحث عن مواليدهم،

---

[١] المصدر نفسه، والصفحات نفسها.

[٢] ابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، **مقدمة ابن الصلاح**، ٣٨٧.

[٣] عبد المنعم السيد نجم، **علم الجرح والتعديل**، ج١، ص ٥٣.

وأسمائهم، وكناهم، وألقابهم، وبلدانهم، ورحلاتهم، وأمانتهم، وثقتهم، وعدالتهم، وضبطهم وغير ذلك من كذب، أو غفلة، أو علة، أو نسيان وما إلى ذلك ووضعوا كلّ واحد منهم مادام قد تصدّى للرواية في سجل يجمع كلّ هذا حتى يعرف من كان من أهل الشأن من غيره.[١]

ومن هنا نشأ علم الجرح والتعديل، أو علم فحص الرجال، أو علم ميزان أو معيار الرواة.. وقام جماعة من الأئمة بهذه المهمة الجليلة التي سنّها لهم النبي ﷺ، ومشى عليها الصحابة عليهم الرضوان، وعلم الجرح والتعديل علم جليل القدر من أجل العلوم التي نشأت بنشأة حفظ السنة وتدوينها بعيدة عن الخلل والزيف. وهو علم لا نعرف له نظير في تاريخ الأمم الأخرى. واستطاع العلماء بهذا العلم الوقوف على أحوال الرواة، وميزوا بين الصحيح وغيره من الأخبار، فجندوا أنفسهم، لاختبار من يعاصرونهم من الرواة، و لم يكتفوا بذلك، بل يسألونهم عن السابقين ممن لم يعاصروهم، ويعلنوا رأيهم فيهم دون تحرج ومأثم إذ كان ذلك ذبّاً عن دين الله وسنة رسوله ﷺ؛ وقد قيل لأبي عبد الله البخاري إن بعض الناس ينقمون عليك التاريخ يقولون فيه اغتياب الناس فقال: "لا إنما روينا ذلك رواية و لم نقله من عند أنفسنا وقد قال ﷺ: «بئس أخو العشيرة».[٢]

وغدا هذا العلم (النقد للرجال) فيما بعد علمًا قائمًا بذاته سُمّي بـ"علم الجرح والتعديل". وقد نبغ فيه نابغون، وتميّز به جهابذة معددون، بدأ بعصر الصحابة الكرام والتابعين، لهم بإحسان، وانتهاء بالحافظ الذهبي والعراقي وابن حجر العسقلاني.

وقد ألّف الحافظ الذهبي كتاباً سماه: "ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل"، ذكر فيه الحفاظَ النقاد طبقةً طبقةً، من عصر الصحابة إلى عصر شيوخه الأفذاذ الفحول، فبدأ بأول من زكّى وجرح بعد إنقضاء عصر الصحابة: كالشعبي،

[١] عبد المنعم السيد نجم، **علم الجرح والتعديل**، ج١، ص ٥٣.

[٢] المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

وابن سيرين، وختم بشيوخه ومعاصريه كابن دقيق العيد، والقطب الحلبي، والمزي، وابن تيمية، وأبي العلاء البخاري، وأبي الفتح ابن سيد الناس، فبلغوا إلى زمنه ٧١٥ ناقدًا.

ثم جاء الحافظُ السخاوي، وذكر المتكلمين في الرجال في كتابه: "الإعلان بالتوبيخ لمن ذمّ التأريخ" وأخذ جزءَ الذهبي السابق الذكر، فانتخب منه واختار وأضاف إليه قليلاً، بدأ بطبقة النقاد من الصحابة ﷺ، وانتهى بالحافظ ابن حجر العسقلاني نفسه، فبلغوا عنده ٢١٠ ناقدًا.

وألّف الإمام تاج الدين السبكي قاعدة في الجرح والتعديل، وقاعدة في المؤرخين.

خامساً: ظهور علم الجرح والتعديل.

كان الصحابة ﷺ والتابعون يتحرّون ويحتاطون في نقل الأخبار، ولاسيما بعد وقوع الفتن في آخر خلافة الخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ، وما أعقب ذلك من الفتن السياسية[١].

وواكب تلك الفتن السياسية ظهور بعض البدع، والأهواء، فـ"نبغ في آخر خلافة النبوة بدعتان متقابلتان تقابل المغضوب عليهم والضالين: الخوارج يُكفِّرون الخليفتين، ومن تولاهما، ويحلُّون دماء أهل القبلة، ويفعلون بأهل الإيمان فعل اليهود بالنبيين[٢].

والروافض يَغْلُون فيمن يستحق الولاية والمحبة، فيطرونه إطراء النصارى، حتى وصفوا البشر بالإلهية، وألحقوا الأئمة بالمرسلين..إلخ "[٣].

وحدثت أيضاً بدعتان أخريان متقابلتان: القدرية الذين "عظَّموا أمر المعاصي حتّى أوجبوا نفوذ الوعيد بجميع أهل الكبائر، أو جميع المذنبين، ومنعوا

---

[١] انظر: صالح بن حامد بن سعيد الرفاعي، **عناية العلماء بالإسناد**، ج١، ص ٢٧.

[٢] المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[٣] تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم المعروف بابن تيمية، **جامع المسائل لابن تيمية**، ج٥، ص٣٧.

شفاعة الشفعاء ورحمة أرحم الراحمين، وأَعْظموا أن يكون الله قدَّرها، أو شاءها، أو يسرها، وسلبوا الإيمان بالكلية لمن اتصف بها من المسلمين"[١].

والمرجئة الذين "استخفوا بأمر الواجبات والمحرمات، حتى استبعد بعضهم نفوذ الوعيد على الكبائر الموبقات..إلخ "[٢].

وقد تضافرت جهود الصحابة ﷺ والتابعين للتصدي لهؤلاء، والتحذير منهم، ومن بدعهم. روى مسلم في صحيحه عن يحيى بن يَعْمَر قال: "كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الْجُهَنِي، فانطلقت أنا وحُمَيد بن عبد الرحمن الحِمْيري حاجَّين أو مُعْتَمِرَين، فقلنا: لو لقينا أحدًا من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عمَّا يقول هؤلاء في القدر، فَوُفِّقَ لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلا المسجد، فاكتنفته أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إليَّ، فقلت: أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قِبَلَنا ناس يقرؤون القرآن، ويتقفرون العلم،[٣] وذكر من شأنهم – وأنهم يزعمون أن لا قدر، وأن الأمر أُنُف[٤].

---

[١] ابن تيمية، **جامع المسائل لابن تيمية،** ج٥، ص ٣٧.

[٢] المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[٣] يتقفرون العلم: أي يتطلَّبونه. ومنه حديث يحيى بن يعمر «ظهر قبلنا أناس يتقفرون العلم» ويروى «يقتفرون» أي يتطلبونه. وحديث ابن سيرين «إن بني إسرائيل كانوا يجدون محمدا منعوتا عندهم في التوراة، وأنه يخرج من بعض هذه القرى العربية، فكانوا يقتفرون الأثر». انظر: ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر،** ج٤، ص ٩٠؛ وفي "**صيانة صحيح مسلم**": يتقفرون العلم وهو بتقديم القاف على الفاء هذا هو الثابت في أصولنا وفي روايتنا وهو الرواية المشهورة فيه ومعناه يطلبونه ويتتبعونه وقيل معناه يجمعوه ومنهم من رواة بتقديم الفاء عل القاف أي يبحثون عن غامضه ويستخرجون خفيه، انظر: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط،** ص ١٣٣.

[٤] وأن الأمر أُنُف: أي مستأنف استئنافاً من غير أن يكون سبق به سابق قضاء وتقدير. ابن الأثير، **النهاية في غريب الحديث والأثر،** ج١، ص ٧٥.

قال: فإذا لقيت أولئك فأخبرهم أني بريءٌ منهم، وأنهم بُرآء مني، والذي يحلف به عبد الله بن عمر، لو أن لأحدهم مثل أُحُد ذهباً فأنفقه، ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر"[١].

ويبين الخبر المتقدم ذكره حسن تصرف هذين التابعيين – رحمهما الله – في الرجوع إلى أهل العلم وسؤالهم عن هؤلاء المبتدعة، ويبين أيضاً موقف عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – في البراءة من هؤلاء حتى لا يُغْتَرَّ بهم، وهذا قدح فيهم، وتحذير منهم.

وقد عزا الدكتور فاروق حمادة[٢]، ظهور هذا العلم، إلى سببين رئيسيين هما: صيانة الرواية من الوهم والنسيان والعوارض البشرية، والثاني: صيانة الرواية من التزيد والإفتراء.

سادساً: الأدّلة من الكتاب والسنة على مشروعية علم الجرح والتعديل:

(أ) الأدلة من الكتاب:

١- مما لا شك فيه أن لحامل الخبر تأثيرًا في الخبر وأدائه، فإن كان عدلًا ضابطًا مستقيمًا صادقًا، كان أداؤه أوفى، وبيانه أضبط وأحلى، وكلما تناقصت هذه الصفات أو قلت، خف الوفاء، وقلّ الضبط والإتقان في الرواية والخبر.

من هنا جاء أمر القرآن الكريم موجهًا بفحص الأخبار، وتبين أحوال رواتها وناقليها، آمراً بالتثبت في قبول خبر الفاسق، مشيراً إلى قبول خبر العدل، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات:٦].

قال ابن كثير: "يأمر الله تعالى بالتثبت في خبر الفاسق، ليحتاط له، لئلا يحكم بقوله فيكون في الأمر نفسه كاذبًا أو مخطئًا، فيكون الحاكم قد اقتفى وراءها، وقد نهى الله ﷻ عن اتباع سبيل المفسدين"[٣].

---

[١] مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ**، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان، ج١، ص ٣٦، رقم ٨.

[٢] فاروق حمادة، **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**، ص٨٤- ٩٩.

[٣] أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)**، ج٧، ص ٣٤٥.

قال الشوكاني: "والمراد من التبين التعرف والتفحص، ومن التثبت الأناة وعدم العجلة، والتبصر في الأمر الواقع، والخبر الوارد حتى يتضح ويظهر"[١].

وفي مفهوم الأمر بالتثبت في خبر الفاسق، دلالة على تعديل خبر الصادق وقبوله.

٢- قال تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة:٢٨٢]. المقصود بالمرضي من الشهداء، من يوثق في دينه وأمانته، وإذا كان العدل مطلوبا في الشهادة فمن باب أولى في رواية الحديث، ونقل الخبر لأن به حفظ الدين وصيانة الشريعة.

٣- قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَى أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

في هذه الآية أمر من الله تعالى لعباده المؤمنين؛ ليكون من أخلاقهم وصفاتهم القيام لله، والشهادة بالعدل في إخوانهم وأعدائهم، ولا يجوروا في أحكامهم، وألا يحملنهم عدواة قوم على أن لا يعدلوا في حكمهم فيهم، وسيرتهم بينهم.

وهذا المطلوب في الآية هو القاعدة الأساسية التي يقوم عليها ميزان الجرح والتعديل. فعلماء الحديث هم بمثابة حكام لنقد الرواة من ناحية جرحهم وتعديلهم، على اختلاف طبقاتهم ومراتبهم.

٤- ونجد أن القرآن الكريم قد وقف موقفًا شديدًا من الكذبة المزورين القاذفين زوراً، ونهى عن قبول شهادتهم قال تعالى: ﴿وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور: ٤].

ومما تقدم نستخلص أن القرآن أمر بأشياء هي:

أولاً: بتفحص الأخبار ومعرفة أحوال رواتها.

ثانياً: إلتزام العدل قولًا وحكمًا، في النفس، وفي الحكم بين العباد.

---

[١] محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليماني، **فتح القدير**، ج٥، ص ٧١.

ثالثاً: اعتبار القرآن خبر الفاسق ساقطاً مردوداً وهذا طعن فيه، وجرح في روايته.

رابعاً: في قبول خبر العدل تزكية له، وفي رد خبر الفاسق تجريح، وفي الأمر بإقامة العدل بين الناس القاعدة الأساسية للجرح والتعديل ومن هنا يتبين لنا أن علم الجرح والتعديل، ليس بدعًا.

(ب) الأدلة من السنة المطهرة:

١) أخرج الشيخان عن عائشة رضي الله عنها: "أنّ رجلاً استأذن على النبي ﷺ فقال: «ائذنوا له فلبئس أخو العشيرة»، فلما دخل عليه ألان له القول، قالت فقلت: يا رسول الله قلت له الذي قلت، ثم ألنت له القول؟! قال: «يا عائشة! إن شرّ الناس منْزلة عند الله يوم القيامة من ودعه، أو تركه الناس اتقاء فحشه»[١]. وهذا الحديث أصل في مشروعية الجرح، وفي قول النبي ﷺ بئس أخو العشيرة دليل على أن إخبار المخبر بما يكون في الرجل من العيب والفسق على ما يوجب الدين من النصيحة والتحذير من حاله ليس بغيبة. بل هذا من الواجب الإفصاح عن أمره حتى يعرف؛ ليتقى شرّه. وذلك من باب الشفقة على الأمة، والنصيحة لها.

قال القرطبي: "في الحديث جواز غيبة المعلن بالفسق، أو الفحش ونحو ذلك من الجور في الحكم والدعاء إلى البدعة" [٢].

٢) ما جاء من الأخبار النبوية من تزكية أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وسائر الصحابة[٣]. مما يدلّ على تعديل الله ورسوله لهم دليل على مشروعية

---

[١] أخرجه البخاري في **الصحيح،** كتاب الأدب، باب ما يجوز من اغتياب أهل الفساد والريب، ج١٠، ص ٤٧١. ومسلم، في **الصحيح بشرح النووي** في كتاب البر والصلة، باب مدارة من يتقى فحشه ٢٠٠٢/٣.

[٢] أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري،** ج١٠، ص ٤٥٤.

[٣] انظر ما جاء في فضائل الصحابة ومناقبهم في كتب السنة ككتاب فضائل الصحابة للإمام أحمد بن حنبل.

التعديل.كقول النبي ﷺ: «نعم الرجل عبد الله»[١]، وقول رسول الله ﷺ في تزكية القرون الثلاثة: «خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم»[٢].

٣) التحذير من رواية الكذّابين؛ روى مسلم في صحيحه بسنده عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ: «سيكون في آخر أمتي أناس يحدثونكم ما لم تسمعوا أنتم، ولا آباؤكم، فإياكم وإياهم»[٣].

وجاء في الأثر عن النبي ﷺ: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»[٤].

قال مسلم: "دلّت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق"[٥].

والحديث فيه دليل على جرح من حدّث بحديث غلب على ظنه أو علم كذبه فرواه، حيث سمي كاذبا.

٤) ما جاء في قصة الإفك وسؤال النبي ﷺ أسامة وعلي، وسؤال الجارية بريرة، فإذا كان يسأل عن عائشة وهي من هي في مكانتها، ويجب عن المسؤول عنها بيان أمرها في قضية تعارضت فيها الأقوال، وكان جانب عفافها وصدقها وطهرها ظاهراً وقوياً، والسؤال عنها يتعدى أساساً، فكيف برواة الحديث وناقلي الأخبار ممن لا يبلغون شيئاً من مكانة عائشة يطلقون الروايات ولا يبين أمرهم، ولا يعرف بحالهم؟[٦].

---

[١] أخرجه البخاري، **في الصحيح،** كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب عبد الله بن عمر بن الخطاب، ج٤، ص ٢١٥.

[٢] أخرجه البخاري، **في الصحيح،** عن عمران بن حصين، كتاب الشهادات، باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، ج٥، ص ٢٥٨. ومسلم، **في الصحيح،** كتاب فضائل الصحابة، باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ج١٦، ص ٨٧.

[٣] مسلم، **مقدمة صحيح مسلم**، ج١، ص ٧٨.

[٤] المصدر نفسه، ج١، ص٦٢.

[٥] المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

[٦] انظر: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية،** ج١، ص ٢٤.

هذه النصوص دلت على جواز الجرح والتعديل فيما هو من شأن الدنيا إذا ترتبت عليه مصلحة شرعية راجحة، فجوازه فيما فيه تعلق بالدين، وحفظ قواعده، وصيانة أركانه، أحرى وأولى.

والآثار عن السلف في مشروعية الجرح والتعديل كثيرة منها قول ابن سيرين: (لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى البدعة فلا يؤخذ حديثهم) [١].

ولذلك ترجم الإمام النووي لهذا القول قائلاً: "باب بيان أن الإسناد من الدين، وأن الرواية لا تكون إلاّ على الثقات، وأن جرح الرواة بما هو فيهم جائز، بل هو واجب، وأنه ليس من الغيبة المحرمة، بل من الذب عن الشريعة المكرمة" [٢].

سابعاً: آدابه وأحكامه:

فعلم الجرح والتعديل هو علم ميزان الرجال إذ يبحث فيه عن حال الراوي نفسه، وفي مروياته، وشيوخه، وتلاميذته، وعدالته، وأمانته، وحفظه، ونسيانه، وضبطه، وتخليطه وضعفه، وقوته، وتحمله وأدائه، وشبابه وكهولته وشيخوخته، وحضره وسفره، ومناقبه وحسناته، واستنانه وابتداعه، وجرحه ومغامزه، وهناته وخوارم مروءته، وشنائع أخباره ومفترياته، وولادته ووفاته[٣].

قال ابن الدقيق العيد: "الباب الثامن: في معرفة الضعفاء وهذا الباب تدخل فيه الآفة من وجوه خمسة.

أحدهما: وهو شرّها الكلام بسبب الهوى، و الغرض، والتحامل.

---

[١] مسلم، **مقدمة صحيح مسلم،** ج١، ص ٨١.

[٢] أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج،** ج١، ص ٨٤.

[٣] انظر: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب المعروف بابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح،** ص ٥٤- ٥٦.

وثانيها: المخالفة في العقائد، فإنها أوجبت تكفير الناس بعضهم لبعض، أو تبديعهم.

وثالثها: الاختلاف الواقع بين المتصوفة، وأهل العلوم الظاهرة، فقد وقع بينهم تنافر أوجب كلام بعضهم في بعض.

رابعها: الكلام بسبب الجهل بالعلوم ومراتبها، والحق والباطل منها.

خامسها: الخلل الواقع بسبب عدم الورع، والأخذ بالتوهم، والقرائن التي قد تختلف"[١].

فالناقد كما قال عمرو بن قيس: "ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي ينتقد الدراهم فإن الدراهم فيها الزائف والبهرج، وكذلك الحديث"[٢].

قال المعلّمي اليماني: "ليس نقد الرواة بالأمر الهين، فإن الناقد لا بدّ أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفاً بأحوال الرواة السابقين، وطرق الراوية، خبيرًا بعوائد الرواة ومقاصدهم، وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل في الكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى معرفة أحوال الراوي متى وُلد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة، والعقل، والمروءة، والحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟ ثم يعرف الشيوخ الذين يحدث عنهم وبلدانهم، ووفياتهم، وأوقات تحديثهم، وعاداتهم في التحديث، ثم يعرف مرويات الناس عنهم، ويعرض عليها مرويات هذا الراوي، ويعتبر بها إلى غير ذلك مما يطول شرحه، ويكون مع ذلك متيقظًا، مرهف الفهم، دقيق الفطنة، مالكًا لنفسه، لا يستمليه الهوى، ولا يستفزهُ الغضب، ولا يستخفّه بادر ظن حتى يستوفي النظر، ويبلغ المقرّ، ثم يحسن التطبيق في حكمه، ولا يجاوز ولا يقصر وهذه المرتبة بعيدة المرام، عزيزة المنال، لم يبلغها إلا الأفذاذ"[٣].

ومن أهم شروط الجارح والمعدل التي ذكرها العلماء:

---

[١] ابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح**، ج١، ص٥٧.

[٢] أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الحنظلي الرازي ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج٢، ص١٨.

[٣] المصدر نفسه، **مقدمة، الجرح والتعديل**، ج١، ص٢.

١ـــ العلم والورع والتقوى والصدق.

قال الذهبي: "فحقّ على المحدث أن يتورع فيما يؤديه، وأن يسأل أهل المعرفة والورع؛ ليعينوه على إيضاح مروياته، ولا سبيل إلى أن يصير العارف الذي يزكي نقلة الأخبار، ويجرحهم إلاّ بإدمان الطلب والفحص عن هذا الشأن، وكثرة المذاكرة والسهر، والتيقظ، والفهم، مع التقوى، والدين المتين والإنصاف، والتردد إلى العلماء، والتحري والإتقان، وإن لم تفعل:

فدع عنك الكتابة فلست منها ولو سودت وجهك بالمداد

قال الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣][١].

ويدخل في معنى العلم؛ العلم بالأحكام الشرعية قال السبكي: "ومما ينبغي أن يتفقد أيضًا حاله في العلم بالأحكام الشرعية، فربّ جاهل ظنّ الحلال حرامًا فجرح به، ومن هنا أوجب الفقهاء التفسير ليتوضح الحال"[٢].

٢ـــ مجانبة الهوى والعصبية والغرض الفاسد.

قال الحافظ ابن حجر: "وليحذر المتكلم في هذا الفنّ من التساهل في الجرح والتعديل، فإنه إن عدّل أحدًا بغير تثبت كان كالمثبت حكمًا ليس بثابت، فيخشى عليه أن يدخل في زمرة: من روى حديثًا وهو يظنّ أنّه كذب، وإن جرح بغير تحرز أقدم على الطعن في مسلم بريء من ذلك، ووسمه بميسم سوء يبقى عليه عاره أبدًا، والآفة تدخل في هذا تارةً من الهوى، والغرض الفاسد، وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبًا، وتارةً من المخالفة في العقائد، وهو موجود قديمًا وحديثًا، ولا ينبغي إطلاق الجرح بذلك"[٣]

فلا بّد أن يكون منصفًا ناصحًا، لا متعصبًا متحاملاً، مجانبًا للحق، بعيدًا للصواب.

---

[١] شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، ج١، ص ١٠.

[٢] تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، **قاعدة في الجرح والتعديل**، ص ٥٣.

[٣] ابن حجر، **نزهة النظر**، ج١، ص ١٧٨.

٣- المعرفة بأسباب الجرح والتعديل:

قال البدر بن جماعة: "من لا يكون عالماً بالأسباب لا يقبل منه جرح، ولا تعديل لا بالإطلاق ولا بالتقييد"[١].

٤- الخبرة بمدلولات الألفاظ والمعرفة بتصاريف كلام العرب:

قال المعلمي اليماني: "ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح إلا ببينة واضحة."[٢]

قال الحافظ في ترجمة عكرمة مولى ابن عباس - رضي الله عنهما - نقلاً عن الطبري: "ومن ثبتت عدالته لم يقبل فيه الجرح، وما تسقط العدالة بالظنّ وبقول فلان لمولاه: لا تكذب علي، وما أشبهه من القول الذي له وجوه وتصاريف، ومعان غير الذي وجه إليه أهل الغباوة، ومن لا علم له بتصاريف كلام العرب"[٣].

قال ظفر التهانوي عقبه: "قلت: فلا بد لفهم كلام الجارحين من الوقوف على تصاريف كلام العرب"[٤].

٥- الإلمام بقواعد كثير من العلوم وطبائع الأشياء:

حتى يكون ملمًا بأصول كل خبر، فيعرضه على ما عنده من القواعد والأصول، فإن جرى على مقتضاها كان صحيحًا وإلا زيفه واستغنى عنه [٥].

خلاصة ما تقدم نجد أن المحدثين وضعوا من الضوابط والأصول للنقاد ما يضمن سلامة المنهج، وصحّة المسير، واستقامة الطريق الذي سلكوه، بل لم يجعلوا منصب الجرح والتعديل لكلّ من يتكلم فيه، بل الأمر كما قال اللكنوي: "يشترط في الجارح والمعدل العلم، والتقوى، والورع، والصدق والتجنب عن التعصب ومعرفة أسباب الجرح والتزكية، ومن ليس كذلك لا يقبل منه الجرح ولا التزكية"[٦].

---

[١] السخاوي، **فتح المغيث،** ج٢، ص ٣١؛ ومحمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم اللكنوي أبو الحسنات، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل،** ص ٦٨، ١٠٥.

[٢] عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل،** ج١، ص ٣٠٨، ٤٣٠.

[٣] ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، ج١، ص ٤٢٩.

[٤] ظفر أحمد العثماني التهانوي، **قواعد في علوم الحديث**، ج١، ص ٣٩٧.

[٥] انظر: **الجرح والتعديل** لأبي لبابة حسين، ص ٥٣.

[٦] اللكنوي، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، ج١، ص ٦٧.**

المطلب الثاني: أثر علم الجرح والتعديل في غيره من العلوم.

أثر علم الجرح والتعديل في علم القراءات:

ويمكن أن نعد هذه الضوابط قواسم مشتركة بين علم القراءات وعلوم الحديث عامة، وخاصة علم الجرح والتعديل.

الضابط الأول: تسمية الحديث:

قسم الحديث إلى أنواع، منها: الصحيح، والحسن، والضعيف، والمتواتر، والآحاد، والمشهور والشاذ، والموضوع، وكذلك الحال بالنسبة للقراءات القرآنية، فمنها الصحيح، والمشهور والشاذ، والموضوع، والقراءة المقبولة التي تتوفر فيها شروط القبول عند القراء فقط.

الثاني: اتصال السند :

يهتم علم القراءات كما يهتم علم الحديث في قبول الرواية بالرواة، فيشترط اتصال أسانيد الرواة من أول السند إلى آخره، وانتفاء أنواع السقط كالتعليق والإرسال والإعضال والانقطاع وغيرها. وهي نفسها شروط قبول رواية القراءات القرآنية. كما يهتم بحال الرواة من ناحية الجرح والتعديل ومكانتهم من حيث القبول والرد.

الثالث: النقل بالمشافهة في بداية الأمر:

ومن هنا يمكن أن نقول، إن هناك صلة وثيقة بين علم القراءات وعلم الجرح والتعديل، يوضحها الجدول أدناه:

١- علم القراءات:

"القراءات" لغةً: جمع "قراءة"، وهي في الأصل مصدر الفعل "قرأ".

وفي الاصطلاح العلمي: العلم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم واختلافها، منسوب لناقلها[١].

هل لعلم الجرح والتعديل آثار في علم القراءات؟ وكيف يهتم علم القراءات بمبادئ علم الجرح والتعديل؟ الإجابة هي أنه لا بد من الأسانيد الصحيحة أي سلامة الرواة من الجرح حيث نظر إلى عدالتهم وضبطهم، واتصال الأسانيد.

---

[١] ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد بن محمدبن محمد الجزري، **منجد المقرئين**، ج١، ص ٦١، وعبد الهادي الفضلي، **القراءات القرآنية: تاريخ وتعريف**، ج١، ص ٥٥.

كما ثبت في الحديث في قصة عمر بن الخطاب ﷺ مع هشام بن حكيم عن قراءته. فقد روى البخاري و مسلم عن عمر ﷺ أنه قال: "سمعت هشام بن حكيم يقرأ سورة "الفرقان" في حياة رسول الله ﷺ فاستمعت لقراءته، فإذا هو يقرأ على حروف كثيرة لم يُقرئنيها رسول الله ﷺ فكدت أُساوره – أي أثب عليه – في الصلاة، فصبرت حتى سلم، فَلَبَّبْتُه بردائه – أي أمسك بردائه من موضع عنقه – فقلت: من أقرأك هذه السورة؟ قال: رسول الله ﷺ فقلت: كذبت، فانطلقتُ به أقوده إلى رسول الله ﷺ فقلت: إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرأ فيها، فقال: أرسله – أي اتركه – اقرأ يا هشام، فقرأ عليه القراءة التي سمعته يقرأ، فقال: كذلك أنزلت، ثم قال: اقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني، فقال: كذلك أنزلت "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فاقرؤوا ما تيسر منه"[1].

فالقراءة يجب أن تؤخذ من النبي ﷺ كما تلقاها عن الله ﷻ، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨]. فإن النطق بالقرآن المغاير للكيفية التي قرأ بها الرسول الأمين مردود. ولهذا ضبط العلماء القراءات المقبولة بقاعدة مشهورة متفق عليها بينهم وهي:

الأول: أن يصح سندها عن الرسول ﷺ.

الثاني: أن توافق اللغة العربية ولو بوجه.

الثالث: أن توافق المصحف العثماني، أي المصحف المنسوب إلى سيدنا عثمان بن عفان ﷺ.

أما بالنسبة للإسناد فلا بد لإثباته من صحته، ولا طريق إلى ذلك إلا بالإسناد. إن كل قراءة لم يصح سندها عن النبي ﷺ، فإنه لا يصح القراءة بها أو العمل بمقتضاها، لأنه تقوّل على الله ورسوله ﷺ بغير علم.[2] فالقرآن كله متواتر

[1] أخرجه البخاري في **صحيحه**،كتاب الخصومات، باب كلام الخصوم بعضهم في بعض،ج٢،ص٥٨١، رقم٢٢٨٧؛ ومسلم في **صحيحه**،كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، ج١، ص٥٥٩، رقم٨١٨.

[2] أبو عبد الملك أحمد بن مسفر بن معجب العتبي، **دليل فهم القرآن المجيد**، ص١٧٣.

منقول بواسطة سلسلة من القراء الذين يؤمن تواطؤهم على الكذب عن طريق الكتابة والمشافهة.

ومعنى موافقة العربية ولو بوجه، أن تكون القراءة موافقة لوجه من وجوه النحو، ولو كان مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها بالإسناد لا بالرأي. فربما أنكر أهل العربية قراءة من القراءات لخروجها عن القياس ولا يحفل أئمة القراءة بإنكارهم شيئًا فإنه ينبغي أن نجعل القراءة الصحيحة حكمًا على القواعد اللغوية، لا سيما وأن القرآن الكريم هو المصدر الأول لاقتباس القواعد اللغوية.

أقسام القراءات من حيث السند:

قسمت القراءات – كما قسم الحديث – إلى أنواع ستة:

١) المتواترة: وهي ما رواها جمع عن جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب، ومثالها: قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرَا﴾ [المؤمنون:٤٤]. أي واحداً بعد واحد وقولهم: "جاءت الخيل تترا" أي جاءت متقطعة.

٢) المشهورة: ما صح سندها ووافق العربية وأحد المصاحف العثمانية واشتهرت عند القراء فلم يعدّوها من الغلط ولا من الشذوذ ولكنها لم تبلغ درجة التواتر، ومثالها: قوله تعالى: ﴿ما أشهدتهم خلق السموات والأرض﴾ (أشهدناهم بالنون مع الألف) بدل ﴿مَا أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [الكهف:٥١].

٣) ما صحَّ سندها وخالفت الرسم أو العربية، ومثالها: ما أخرجه الحاكم عن عاصم الجحدري عن أبي بكر ﷺ أن النبي ﷺ قرأ ﴿متكئين على رفارف وخضر وعباقري حسان﴾ وهو كذلك عند الترمذي ﴿مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ﴾ [الرحمن: ٧٦].

٤) الشاذة: وهي ما لم يصح سندها، ومثالها: قوله تعالى: ﴿فاليوم ننحيك ببدنك﴾ (بالحاء المهملة) بدلاً: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ﴾ [يونس:٩٢].

٥) الموضوعة: ما ينسب إلى قائلها من غير أصل أي ليست عن النبي ﷺ، ومثالها: قول الله تعالى: ﴿إنما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ﴾ برفع ﴿اللهُ﴾، ونصب ﴿العلماءَ﴾ في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاء﴾ [فاطر:٢].

٦) المدرجة: وهي ما زيد في القراءات على وجه التفسير، ومثالها: قراءة سعد بن أبي وقاص ﷺ (وله أخ أو أخت من أم) بزيادة (من أم)، وقراءة: ﴿ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم﴾ في مواسم الحج بزيادة، "في مواسم الحج" مدرجا من كلام ابن عباس رضي الله عنهما[١].

أما أقسام الحديث فهي:

١) المتواتر: ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم على الكذب.

٢) المشهور: ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة ما لم يبلغ حد التواتر.

٣) العزيز: ما رواه عدد لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند

٤) الغريب: ما ينفرد بروايته راو واحد.

٥) الصحيح: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.

٦) المدرج: ما غير سياق إسناده، أو ادخل في متنه ما ليس منه بلا فصل.

٧) الموضوع: هو الكذب المختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ.

٨) الشاذ: ما رواه مقبول مخالفاً لمن هو أوثق منه.

فنرى تأثير علم الحديث في علم القراءات إذ تتشابه تقسيماته وتسمياته.

٢. أثر علم الجرح والتعديل في اللغة العربية:

إن "علم مصطلح الحديث" علم إسلامي بحت أوجده علماء الحديث المسلمون منذ عهدهم الأول. بما اتبعه الصحابة من قوانين الرواية ثم محاربة الكذب ثم تصنيف الأحاديث والرواة، ثم نما هذا العلم تبعاً لتطور الحاجة حتى تكامل تمامًا، وأنه قام في كل مراحله على أسس دقيقة.

[١] انظر: فاروق حمادة، **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**، ص١١٣.

إن قواعد هذا العلم التي تبدو مفرقة في كتب المصطلح تكوّن في جملتها منهجاً متكاملاً يدرس الحديث وينقده من جميع الجهات: جهات الرواية والأسانيد والمتون... وإن أصول هذا العلم ومناهجه صارت نبراسًا يهتدي به العلماء الآخرون من فقهاء وأصوليين ومفسرين ولغويين.. الخ. ويقتبسون منه ويسيرون على نهجه ويتبعون قوانينه.

فهذا الإمام جلال الدين السيوطي يقول في مقدمة كتابه الشهير "المزهر في علوم اللغة"[١] بأنه اعتمد في تبويب كتابه على علم مصطلح الحديث، قال:

"... هذا علم شريف ابتكرت ترتيبه، واخترعت تنويعه وتبويبه وذلك في علوم اللغة وأنواعها، وشروط أدائها وسماعها، حاكيت به علوم الحديث في التقاسيم والأنواع، وأتيت فيه بعجائب وغرائب حسنة الإبداع. وقد كان كثير ممن تقدم يلم بأشياء من ذلك ويعتني في بيانها بتمهيد المسالك...". وذكر منها خمسين نوعاً أهمها:

النوع الأول: معرفة الصحيح الثابت من اللغة، ويقابله في علم المصطلح الحديث الصحيح، وهو ما اتصل إسناده بنقل العدل الضابط ضبطاً تاماً عن مثله إلى منتهى السند، من غير شذوذ ولا علة قادحة.

النوع الثاني: معرفة ماروي من اللغة ولم يصح ولم يثبت. ويقابله في علم المصطلح الحديث الضعيف، وهو ما فقد شرطاً أو أكثر من شروط القبول كفقد اتصال وعدالة وضبط ومتابعة في المستور وكوجود شذوذ...

النوع الثالث: معرفة المتواتر والآحاد، ويقابله في علم المصطلح الحديث المتواتر، وهو الذي رواه من الابتداء إلى الانتهاء جمع عن جمع تمنع العادة اتفاقهم على الكذب، وهو مما يدرك بالحس. وحديث الآحاد هو ماروي من طريق واحد فهو الحديث الغريب أو الفرد.

النوع الرابع: معرفة المرسل والمنقطع في اللغة، ويقابله المرسل والمنقطع في مصطلح الحديث. فالمرسل هو ما رفعه التابعي إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً...

---

[١] السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، ج١، ص ٧.

والحديث المنقطع ما سقط من رواته واحد قبل الصحابي، وقيل هو مالم يتصل إسناده بأي حال.

النوع الخامس: معرفة الإفراد في اللغة وهو ما انفرد به واحد من أهل اللغة ولم ينقله أحد غيره، وهذا يقابل حديث الأفراد عند أهل الحديث، أو الغريب.
النوع السادس: معرفة من تقبل روايته في اللغة ومن ترّد. وهو يقابل في علم المصطلح صفات الرجال من رواة الحديث الذين يجب أن تتوافر فيهم شروط معينة من الجرح والتعديل مثل العدالة والضبط، وتقابل في عرفنا اليوم الأمانة العلمية، وعكسها مراتب الجرح، مثل: دجال، وضاع، كذاب،...الخ.

النوع السابع: معرفة طرق الأخذ والتحمل، وهي كثيرة، منها: السماع والقراءة على الشيخ، والإجازة والمكاتبة....الخ. وهذه نفس الشروط التي وردت في علم مصطلح الحديث.

النوع الثامن: معرفة المصنوع في اللغة، ويقابله في علم المصطلح معرفة الحديث الموضوع أو المصنوع، وهو الذي اختلقه راو ونسبه إلى الرسول ﷺ، وقد بين علماء المصطلح علامات وضع الحديث.

٣ – أثر علم الجرح والتعديل في القضاء:

إن غاية القضاء في الإسلام هو إقامة حدود الله تعالى وذلك باحقاق الحق وإبطال الباطل وإزهاقه، حيث تصل الحقوق إلى أهلها، والقرآن الكريم قد أرسى دعائم الحق بين الناس، فقد تحدث القرآن الكريم عن الشهادات في كثير من الآيات، لأن الشهود هم الذين يجب أن يكونوا عدولاً، لأنهم بهم يثبت الحق ويبن.

فشهادة الزنا لا بُدَّ فيها من عدالة، قال تعالى في سورة النور: ﴿لَوْلا جَاءُوا عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَإِذْ لَمْ يَأْتُوا بِالشُّهَدَاءِ فَأُولَئِكَ عِنْدَ اللَّهِ هُمُ الْكَاذِبُونَ﴾ [النور: ١٣، ١٤].

وفي أية أخرى ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [النور:٤].

وأما الشهادة في سائر الحدود والأموال فقد قال تعالى: ﴿وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢].

أما الأمور التي لا يطلع عليها إلا النساء فتقبل فيها شهادة النساء اللاتي تتوفر فيهن شروط العدالة، وقد جاء في الأثر عن حذيفة بن اليمان ﷺ أن رسول الله ﷺ «كان يجيز شهادة القابلة»[١].

إذا القاضي المسلم لا يقبل شهادة كل أحد وإنما يقبل شهادة العدل؛ ففي آية البقرة السابقة ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة ٢٨٢]، وفي أية سورة الطلاق ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ وَأَقِيمُوا الشَّهَادَةَ لِلَّهِ ذَلِكُمْ يُوعَظُ بِهِ مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق:٢]، فهذه أيضاً تدل على اشتراط العدالة للشاهد، إذا أهم شروط قبول الشهادة هى: العدالة وهى متضمنة للإسلام.

والتيقظ، وهو الفطنة. والحرية، وهى شرط في الشهادة دون الرواية[٢].

والعدالة تشترط في الشهود كما تشترط في الرواة، والشاهد العدل في المسلمين من لم يظهر به ريبة. وسئل عبد اللّه بن المبارك عن العدل فقال: "من كان فيه خمس خصال: يشهد الجماعة، ولا يشرب هذا الشراب، ولا تكون في دينه خربة، ولا يكذب، ولا يكون في عقله شيء"[٣].

والجرح أجيز في الرواة باتفاق أئمة الشأن صيانة للشريعة الإسلامية من أن يدخل فيها ما ليس منها، ونصيحة لله ورسوله عليه السلام وللمسلمين. ولا يقف على معرفة ذلك إلا المحدث الصادق المشهور بطلب الحديث التقى الورع.

---

[١] أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، **السنن الكبرى**، ج١٠، ص ٢٥٤، رقم٢٠٥٤٢.

[٢] فاروق حمادة، **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**، ص١٤٤-١٤٦.

[٣] عبد المنعم السيد نجم، **علم الجرح والتعديل**، ج١، ص ٥٧.

ومما سبق تتضح لنا الصلة الوثيقة بين هذين العلمين، علم الجرح والتعديل وعلم القضاء، خاصة في مسألة الشهادة التي هي ركن مهم في علم القضاء، وذلك باشتراط العدالة، والتي هي من أهم أركان الراوي العدل.

٤ – تأثير "علم الجرح والتعديل" في علم التاريخ:

إن مظاهر تأثير علم الحديث في علم التاريخ متعددة ومتنوعة، ويمكننا تلخيصها فيما يلي:

١) اعتماد منهج الرواية بالأسانيد:

وقد استفاد المؤرخون هذا المنهج من مدرسة الحديث، ولم يكن باستطاعتهم تجاهله أو إهماله، وقد كان جمع الأخبار جزءا من ظاهرة ثقافية عامة، وهي ظاهرة جمع الأحاديث والروايات في كل مصر على انفراد. وقد كان لانقراض جيل الصحابة أثر واضح في إيجاد هذه الظاهرة، والمبادرة إلى الرحلة في طلب الحديث، كما أن حركة الوضع قد أدت هي الأخرى إلى بعث الهمم في النفوس للتفتيش عن الأسانيد وفضح الكذابين. على أن الإسناد في التاريخ لم يبلغ ما بلغه في الحديث، إذ الملاحظ تساهل في الأسانيد والرواة في بعض الأحيان لدى المؤرخين[١].

٢) نشأة علم الرجال والطبقات:

إن اعتماد المحدثين منهج الإسناد في الرواية قد أدى إلى نشوء فرع من فروع العلم، عرف عندهم باسم علم الرجال،وذلك إلى النصف الأول من القرن الثالث الهجري وقد أطلق بعض المؤلفين على كتبهم في الرجال اسم التاريخ، حيث أطلقه البخاري مثلا على ثلاثة من كتبه: التاريخ الكبير والأوسط والصغير. ولقد تغايرت مناهج العلماء في ترتيب كتبهم هذه، ولقد تأثر غيرهم بهذه المناهج فقلدوهم فيها.

ويظهر أثر علم الرجال والطبقات على المؤرخين فيما يلي:

[١] فاروق حمادة، **المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل**، ص١٤٤-١٤٨.

- إضافة مادة علمية تخص الحياة الثقافية للمدن، مما يساعد على سد الفجوات التي قد توجد في كتب التاريخ.
- تأثر بعض أنواع الدراسات التاريخية الحديثية بعلم الرجال وهو ما يعرف بعلم تاريخ التاريخ، والذي يتناول دراسة الأصول التي استقى منها المؤرخون موادهم العلمية، ومكانة أصحابها والصفات التي اتصفوا بها ومكاناتهم وأغراضهم.
- تأثر كتب التراجم بكتب الرجال من ناحية الشكل والمحتوى، إذ أن الفرق الوحيد بينها هوالتوسع في ترجمة الرجال وإدخال معلومات أخرى لا تخص رواة الحديث لدى كتب التراجم.
- تأثير كتب الرجال ببعض كتب التاريخ العام: كالبداية والنهاية لابن كثير، والمنتظم لابن الجوزي، وتاريخ الإسلام للذهبي.

٣) أهمية كتب الرجال والتراجم والطبقات:

وهي تبدو في الحكم على الروايات، سواء كانت تاريخية أم حديثية، مع ملاحظة التساهل في الروايات التاريخية. ولعلم الحديث الفضل في نشوء علم الرجال إذ أن هذا الأخير فرع له وناتج عنه.

٤) شروط المؤرخين للمؤرخ:

وذلك بالإفادة من منهج المحدثين في شروطهم فيروي الحديث، ويعتمد رواياته. ومجمل هذه الشروط تدل على العدالة والضبط والتحري، في النقل والأمانة في الأداء، والمعاني العامة لهذه الشروط مشتركة بين المحدث والمؤرخ.

الخاتمة:

تبيَّن مما سبق بما لا يدع مجالاً للشك: أن علماء الحديث لا سيما – علماء الرجال – قد تبنوا منهجاً ذا ضوابط علمية منقطعة النظير استطاعت أن تتكيف مع تلك الحقبة

من التاريخ التي شهدت انقساماً فكرياً وسياسياً ومذهبياً حاول العديد منها الوقوف من خلف ستار السنة تحقيقا لأغراضهم المنشودة.

من مظاهر الفكر الإبداعي في ضوابط نقد رجال الإسناد أنه منهج رباني كما شهد بذلك الكتاب والسنة فقد ذم الله تعالى المنافقين والمشركين بل وفضح أمرهم في سبيل الحفاظ على وحدة العقيدة. وكذلك فهم علماء الرجال ضرورة نقد الأسانيد في سبيل الحفاظ على السنة النبوية التي تعد ركناً أساساً في تفسير كثير من مجملات الأحكام الشرعية.

امتثل منهج نقد الرجال طابعا أدبيا ساعد بدوره في نماء هذا العلم وتطوره حتى صار منهجاً اقتفى أثره كثير من جزئيات العلوم الإنسانية. فكانت من أجلى مظاهر الآداب في طيات هذا العلم:

١) النَّزاهة في الحكم والأمانة في الوصف.
٢) الدقة في البحث والحكم.
٣) التزام الأدب في الجرح.
٤) لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة.
٥) لا يجوز جرح من لا يحتاج إلى جرحه.
٦) لا يحل الاقتصار على نقل الجرح فقط دون التعديل فيمن وجد فيه جرح وتعديل من الرواة.

وفي ختام هذا البحث، حاول الباحث بيان أوجه تأثير علم الحديث وفروعه كعلم الرجال وعلم الجرح والتعديل على بعض العلوم الأخرى فذكر أثره في علم القراءات القرآنية، واللغة العربية وآدابها، وعلم القضاء، والتاريخ مع شئ من الاختصار، وهذا يدل على عظم ما بذله المحدثون في هذا علم الحديث، ومدى الإبداع الذي أدخلوه على العلوم الإسلامية، وتأثر العلوم الأخرى بهذه المناهج، ما هو إلا اعتراف ضمني بأهمية منهج المحدثين وقوته العلمية مما جعله معينا يغترف منه رواد العلوم الإسلامية الأخرى وغيرها من العلوم المعاصرة. بعد أنّ أعطى الباحث فكرةً موجزةً تعريفيةً لهذا العلم وأسباب نشأته وظهوره على الساحة العلمية.

بل يدل ذلك على التفكير العلمي الحصيف عند علماء المسلمين، مما أثر على الحضارة الإنسانية جمعاً، وهو بلا شك أسهم في رقي الحضارة العالمية وازدهارها.

المصادر والمراجع:

١) إبراهيم، مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار، **المعجم الوسيط،** (القاهرة: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة، د. ط.، د. ت.).

٢) ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل،** (الهند: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن، وبيروت: دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٢٧١ هـ/١٩٥٢م).

٣) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، **النهاية في غريب الحديث والأثر،** تح: طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي، (بيروت: المكتبة العلمية، د. ط.، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م).

٤) ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري، **جامع الأصول في أحاديث الرسول،** تح: عبد القادر الأرنؤوط – التتمة تحقيق بشير عيون، (مكتبة الحلواني – مطبعة الملاح – مكتبة دار البيان، ط١، د. ت.).

٥) ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، **صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط،** تح: موفق عبد الله عبد القادر، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٨هـ).

٦) ابن تيمية، تقي الدين أبو العَباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي، **جامع المسائل لابن تيمية – عزير شمس،** تح: محمد عزير شمس، إشراف: بكر بن عبد الله أبو زيد، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٢هـ).

٧) ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر،** تح: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، (الرياض: مطبعة سفير، ط١، ١٤٢٢هـ).

٨) ابن حجر، أحمد بن علي أبو الفضل العسقلاني الشافعي، **فتح الباري شرح صحيح البخاري،** رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه:

محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (بيروت: دار المعرفة، ١٣٧٩هـ).

٩) ابن دقيق العيد، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد، **الاقتراح في بيان الاصطلاح،** (بيروت: دار الكتب العلمية، د. ط.، د. ت.).

١٠) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، **تفسير القرآن العظيم (ابن كثير)،** تح: محمد حسين شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٩هـ).

١١) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين الأنصاري الرويفعي الإفريقي، **لسان العرب،** (بيروت: دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ).

١٢) أبو شهبة، محمد بن محمد، **الوسيط في علوم مصطلح الحديث،** (جدة: عالم المعرفه، د. ط.، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م).

١٣) أحمد، مختار عمر، بمساعدة فريق عمل، **معجم اللغة العربية المعاصرة،** (القاهرة: عالم الكتب، ط١، ١٤٢٩ هـ/٢٠٠٨م).

١٤) الأزرقي، أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الغساني المكي المعروف بالأزرقي، **أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار،** تح: رشدي الصالح ملحس، (بيروت: دار الأندلس للنشر، د. ط.، د. ت.).

١٥) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون،** مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، د. ط.، ١٩٤١م).

١٦) الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي المكي، **مسند الحميدي،** تح: حسن سليم أسد الدَّارَانِيّ، (دمشق – سوريا: دار السقا، ط١، ١٩٩٦م).

١٧) الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي البغدادي، **الكفاية في علم الرواية،** تح: أبو عبدالله السورقي، إبراهيم حمدي المدني، (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د. ط.، د. ت.).

١٨) الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، **تذكرة الحفاظ،** (بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م).

١٩) الرفاعي، صالح بن حامد بن سعيد، **عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية**، (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة، د. ط. د. ت.).

٢٠) رفعت، فوزي عبد المطلب، **توثيق السنة في القرن الثاني الهجري أسسه واتجاهاته**، (مصر: مكتبة الخنانجي، ط١، د. ت.).

٢١) الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تح: مجموعة من المحققين، (الرياض: دار الهداية، د. ط.، د. ت.).

٢٢) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، **قاعدة في الجرح والتعديل (مطبوع مع كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»)**، تح: عبد الفتاح أبو غدة، (بيروت: دار البشائر، ط٥، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

٢٣) السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد، **فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي**، تح: علي حسين علي، (مصر: مكتبة السنة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م).

٢٤) الشوكاني، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله اليماني، **فتح القدير**، (دمشق، بيروت: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب، ط١، ١٤١٤هـ).

٢٥) الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني، **الأمالي في آثار الصحابة للحافظ الصنعاني**، تح: مجدي السيد إبراهيم، (القاهرة: مكتبة القرآن، د. ط.، د. ت.).

٢٦) عبد المنعم، السيد نجم، **علم الجرح والتعديل**، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، السنة الثانية عشرة – العدد الأول – محرم صفر ربيع أول ١٤٠٠هـ).

٢٧) عبد الوهاب، عبداللطيف، **المختصر في علم رجال الأثر**، (بيروت: المكتبة الحديثة للطباعة والنشر، د. ط.، ١٩٦٦م).

٢٨) عتر، نور الدين محمد عتر الحلبي، **منهج النقد في علوم الحديث**، (سورية: دار الفكر دمشق، ط٣، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م).

٢٩) العوني، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، **خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل**، (مكة المكرمة: دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢١هـ).

٣٠) اللكنوي، محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم الأنصاري الهندي، أبو الحسنات، **الرفع والتكميل في الجرح والتعديل**، تح: عبد الفتاح أبو غدة، (حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط٣، ١٤٠٧هـ).

٣١) مسلم، بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، المسند **الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم،** تح: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ط. د. ت.).

٣٢) المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد العتمي اليماني، **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل،** مع تخريجات وتعليقات: محمد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش – عبد الرزاق حمزة، (بدون: المكتب الإسلامي، ط٢، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

٣٣) النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج،** (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٣٩٢هـ).